في الاقطار الامبريالية لا بوصفها جهازا سياسيا للمحافظة على مصالح الطبقة الراسمالية فقط ، بل كاداة تنظيم الشؤون الاقتصادية وتكييفها على النحو الذي يضمن استمرار علاقات الاستغلال الراسمالية وبحقق للبرجوازية اكبر الارباح وتلقي بثقل الازمة ونتائجها على جماهير الشغيلة سواء في داخل البلد نفسه او في النطاق الدولي . كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية . وذلك عن طريق اتخاذ الدولة جملة من التدابير تؤدي في كثير من الاحيان الى زيادة التضخم المالي الذي يلعب دورا اساسيا في زيادة الاسعار وفي تقليص الاجور الفعلية للعمال ولمداخيل الشغيلة من جهة وبزيد من الجهة الاخرى من ارباح الراسماليين . وهذا ما يكشف عن الطبيعة الطبقية لظاهرة التضخم النقدي بوصفها وسيلة من الوسائل الناتمة في المجتمعات الراسمالية المعاصرة تلجا اليها الدولة البرجوازية للدفاع عن اسس النظام الراسمالي ولضمان اكبر الارباح الاحتكارية للبرجوازية .

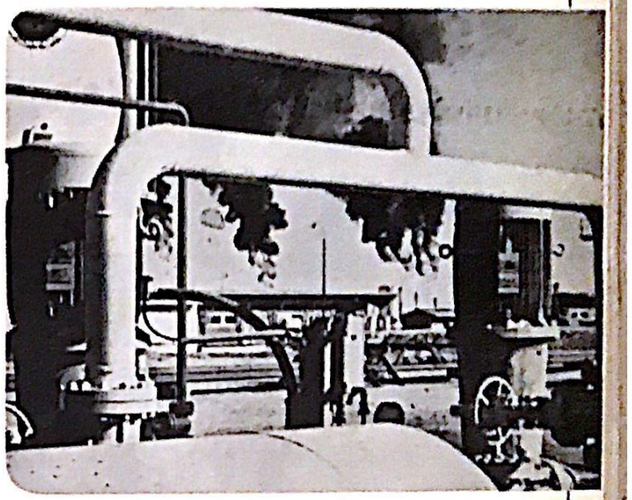

الدول النامية هي الضحية الاولى للتضخم المالي العالمي

لما كانت الولايات المتحدة الامريكية تمتلك بحدود ٩ مليارات دولار من الارصدة الذهبية كاحتياط لدبها ، ولان الدولار لا زال حتى الان يشكل على الصعيد الدولي الجزء الاكبر من احتياطات الارصدة في العالم الراسمالي. اضافة الى انها تتمتع بقاعدة مادية تكنيكية متطورة جدا تتيح لها طاقة جبارة في الانتاج الصناعي والزراعي . تنتج الصناعة الامريكية من السلع والخدمات ضعف ما تنتجه الصناعات الاوروبية مجتمعة (دول السوق المشتركة) وبقارب انتاجها السنوي ١/٣ انتاج العالم الراسمالي . لذلك فان عواقب التضخم النقدي سوف لن تلحق بها اضرارا اكثر مما تتعرض له بقية البلدان الراسمالية .

واذ يبلغ احتياطي الارصدة الذهبية حسب تقديرات الخبراء الاقتصاديين في العالم الراسمالي ، عدا الولايات المتحدة ، بحدود ٤٢ مليار دولار، ويوجد الجزء الاكبر منها لدى البلدان الراسمالية الاوروبية ولا سيما لدى فرنسا ، اما القسم الاخر فيوجد لدى بقية البلدان بينما تشكل ارصدة بلدان العالم الراسمالي من الدولارات الورقية الجزء الاكبر من غطاء عملتها وهذا ما يعرضها بصورة اشد لعواقب التضخم النقدي ، ولذلك فان البنوك المركزية في هذه البلدان تسارع عندما تزداد المضاربة على الدولار الامريكي لاقتناء وشراء مئات الملايين من السوق الحرة حفاظا على ارصدتها الدولارية الضخمة من الانهيار . ان وضع هذه البلدان بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يشبه ذلك المدين الذي لا يستطيع اعلان افلاس مدينة بسبب ضخامة الدين المترتب عليه ، لان افلاسه ، او بعبارة اخرى اعلان سقوط الدولار الامريكي كعملة دولية يعني في الوقت نفسه اعلان افلاس هذه البلدان نفسها .

اما البلدان النامية ، وهي البلدان الفقيرة والبلدان المنتجة للبترول، فان الدولار والعملات الاجنبية الاخرى هي التي تشكل اساس ارصدتها في تغطية العملات المحلية وفي فائضها الموجود في المصارف الاوروبية والامريكية . اما الارصدة الذهبية فلا تشكل الا نسبة تكاد لا تذكر بالنسبة لمقابلية هذه البلدان . ولهذا فهي تعاني بسبب ارتباطها النقدي هذا من نتائج الاضطرابات المالية في السوق الراسمالية ، ومن تقلبات اسعار العملات الاجنبية وتتحمل من جراء ذلك الكثير من الاضرار والخسائر .

اذا كانت بعض البلدان الراسمالية ذات الارصدة الذهبية كفرنسا تدعو الى الرجوع الى القاعدة الذهبية كاساس لنظام النقد الدولي ، بعد ان تفسخ نظام « بريتون وردز » الذي اقيم على قاعدة الصرف بالذهب لكي تعيد تقييم ارصدتها من الذهب في ضوء سعر السوق الحرة للذهب كمخرج مؤقت لازمتها النقدية ، فان البلدان النامية سواء الفقيرة منها او المنتجة للنفط والتي لا تملك ارصدة ذهبية ذات شان ، تعارض هذا الاسلوب في معالجة اوضاع النقد العالمي ، وتفضل نظام حقوق السحب الخاصة كبديل لنظام القاعدة الذهبية والدولار بوصفهماوسيلتين رئيسيتين لتكوين احتياطات النقد ، ان حقوق السحب الخاصة التي يطلق عليها احيانا تعبير « الذهب الورقي » هي وسيلة دفع معترف بها على الصعيد الدولي يمكن بواسطتها شراء النقد الاجنبي وموازنة العجز في ميزان المدفوعات ، غير ان ما يخشى منه ان توسيع نظام حقوق السحب الخاصة وتضخم الحجم المتداول منها ربما يؤدي في المستقبل الى تلاشي الثقة تدريجيا بهذه « العملة الاصطناعية » ويؤدي بها الى المصير الذي وصل اليه الدولار الامريكي . ولكن هذا لا ينفي طبعا اهمية التوزيع العادل منها للبلدان النامية ولخلق السيولة النقدية في الميدان الدولي .

وبصرف النظر عن ذلك ، فان الاساس المتين الذي يجنب البلدان المنتجة للنفط ، المتمتعة باحتياطات دولارية فائضة ومتزايدة باستمرار ، مخاطر التقلب في اسعار العملة ، ومآخذ التبعية المالية للراسمال العالمي، هو في العمل الجاد والمتواصل على استثمار عملاتها في مختلف المشاريع الانتاجية الصناعية والزراعية وخلق القاعدة المادية التكنيكية سواء على الصعيد المحلي او على نطاق الوطن العربي ، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الاقتصادية التحررية التي ينتهجها العراق في التركيز على تطوير الصناعة والزراعة التي من شانهماوحدهماخلق ثروة مادية حقيقية لا تتاثر بتقلبات العملة وتشكل ضمانا لا غنى عنه لمستقبل العراق الاقتصادي .

المصادر

(١) مجلة الاقتصادي المصرية
(٢) مجلة النفط العراقية
(٣) الطليعة الكويتية
(٤) الصحف العراقية
(٥) محاضرة الدكتور فرزي التيبسي محافظ البنك المركزي العراقي
(٦) مجلة البترول المصرية
(٧) ازمة الدولار د . هاشم حيدر (لبنان)
(٨) مجلة الاقتصادي العراقية

حول ازمة الانتهازيين في "الحرية"

بقلم: سميح ابراهيم

من المفيد والضروري التوقف عند محاكمات « الحرية » العدد (٧٠٨) ١٩٧٥/٢/١٧ حول الوحدة الوطنية وموقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منها ، لان هذه المحاكمات تشكل برهانا ساطعا على خداع الانتهازيين الذين لم يكفهم تزوير حقائق الواقع الموضوعي، بل يعملون على تزوير حقيقة مواقفالقوى الثورية وهم بذلك يظهرون سذاجتهم القصوى الملازمة للدفاع عن المازق الطبيعي الذي تجد « الجبهة الديمقراطية » نفسها فيه ، كلما تبدت امام الجماهير حقيقة انحراف قيادة منظمة التحرير بمراهنتها وتبعيتها للرجعية العربية المتحالفة مع الامبريالية ، تحت شعارات « يسارية » مفرغة من مضمونها الثوري « كالوحدة الوطنية » و «التضامن العربي» و«مرحلية النضال » !!

ان اول ما يسترعي الانتباه هو تعرض الحرية لزاوية بعض القوى لمواقفها من منظمة التحرير على ضوء الحقائق التي اعلنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي اكد صحتها منطق تطور الاحداث . فمنذ ساء « الحرية » ان ترى اقتناع القوى الفلسطينية والعربية ـ جماهير وقواعد وقيادة ـ بتحد باستمرار مؤيدا الموقف الثوري الرافض ، كما نجد ايضا ان ترى الدعوة الى اعادة الحوار حول اساسي الوحدة الوطنية الصحيحة ، لان في ذلك ادانة لمواقف « الحرية » الانتهازية وتاكيدا لصحة انسحاب الجبهة الشعبية من قيادة منظمة التحرير وغيرة من ثمرات ذلك الانسحاب ، ان ما يفيظ « الحرية » حقا هو ان بعض هذه الدعوات قد انطلقت من احد قياديي فتح . وهو يؤكد في دعوته في ضرورة اعادة النظر بالكثير « من القضايا التي اخذت بعين الاعتبار عند رفع بعض الشعارات بعد التحرير كانت غير مبنية على اسس واضحة ...

وضرورة اعادة الحوار على اسس صحيحة » (١) .

اننا نرحب بتصدي « الحرية » لهذه الدعوات ولفرح مسالة الوحدة الوطنية وموقف الجبهة الشعبية منها ، لان ذلك يساهم بتورطها بصورة فاضحة لا تدري معها الى اي مدى تدحض نفسها بنفسها ، وهي تلفق الحجج الواهية والمزورة حول موقف الجبهة الشعبية واهميته .

لنبل الغوص بالتفاصيل لا بد من ايراد بعض الحقائق حول ما اسمته الحرية « بالسقطة لفظة » وهي تعني بذلك كيف ان الجبهة الشعبية تناولت كلام الاخ « ابو اياد » في حديثه امام الطلبة الفلسطينيين وكيف نظرت اليه .

١ ـ انه من الطبيعي ان تستجيب الجبهة الشعبية لكل طرف يؤكد معها صحة الموقف من القضايا الراهنة ، وان تعمل على تعميق الحوار معه . كما انه من المؤكد ايضا انها لم تفسر كلامه باكثر مما يحتمل ـ كما تدعي « الحرية » ـ ولكنها لن تفسره باقل مما يحتمل . عندما يقول ابو اياد : « نحن فخورون جدا بمعارضة قواعدنا لنا . وهذا يثبت ان هذه القواعد حريصة على مسيرة الثورة » (٢) ، فهل يعني ذلك اننا نفسر كلامه « باكثر مما يحتمل فعلا » اذا قلنا ان هذا اعتراف بان القاعدة التي عارضت قيادتها ، ما كانت لتعارضها لولا ان هذه القيادة قد انحرفت عن النهج الثوري السليم .

٢ ـ ان موقف « ابو اياد » ليس الوحيد من نوعه كما انه ليس الاول ولا الاخير ، ففي داخل فتح ارتفعت الاصوات مرارا تندد بقيادة فتح وتدين قيادة منظمة التحرير . في البيان السياسي رقم ـ ١ ـ الصادر عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الحركي العام الرابع بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٩ ، نددت اللجنة التحضيرية « بالمواقف الخاطئة واللامسؤولة والعلاقات المشبوهة » كما ادانت « انجرار الحركة الى مخططات التسوية التساومية التي تسير فيدكبها بعض الانظمة العربية الرجعية » (٣) . هذا فضلا عن الكثير من الاصوات التي ادانت قيادة منظمة التحرير والتي لم تسكتها كافة الضغوطات حتى احكام الاعدام .

تقول الحرية « تميزت مواقف الجبهة الشعبية بالراهنة على فشل برنامج السلطة الوطنية ، حيث قامت هذه المراهنة على ركنين اساسيين : يبشرالركن الاول باستحالة قيام السلطة الوطنية لاسباب غير مفهومة ومستهجنة . ويبشر الثاني بهواجس يجعل من موازين القوى وصراعاتها مسلسل مسليات لاعمال تآمرية تقوم بها قوى غير منظورة ، بهدف جر منظمة التحرير الفلسطينية الى تسوية تصفوية » (٤) .

وتستطرد « الحرية » لتقول بان ميزان القوى هو لصالح الثورة الفلسطينية وبان رفض الجبهة الشعبية لا علاقة له ببرنامج السلطة الوطنية ، وان هناك اوهاما لدى الجبهة عن انحرافات واتصالات خفية وهمية لا وجود لها في الواقع وكل ذلك نتيجة « استحداث فزاعات المؤامرات السرية » الى اخر تلك المعزوفة من التزوير والتضليل وصولا الىضرورة تصفية « السياسات الاحباطية » وهي تعني تصفية سياسة « جبهة الرفض » .

ـ فما هي حقيقة ما تسميه الحرية : المراهنة على فشل برنامج السلطة الوطنية؟ ما هي حقيقة الاسباب ((الغير مفهومة والمستهجنة ؟)) واخيرا ما هي حقيقة القوى الغير منظورة التي تعمل على جر منظمة التحرير الى التسوية التصفوية ؟